لحكومة ذاتية مؤقتة لا تخل بأي شكل من الاشكال بممارسة [حقه] المشروع في تقرير [مصيره]، كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة وفي قرارات الامم المتحدة التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وقد كرس قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولة، وأكد الاساس القانوني لدولة فلسطين العربية المستقلة.

ان الشعب الفلسطيني عازم على انشاء دولته المستقلة. ولكن، بعد انتهاء المفاوضات على الوضع النهائي، ستختار دولة فلسطين المستقلة، القائمة الى جانب دولة اسرائيل، علاقة كونفدرالية مع الاردن.

تقول رسالة الدعوة الى المفاوضات الحالية ان هذه المفاوضات يجب ان تجرى على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يؤكدان عدم جواز حيازة الاراضي [من] طريق الحرب، وهما أساس مبدأ مبادلة «الارض بالسلام»، ويطالبان بانسحاب اسرائيلي كامل من [على] الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧.

ويدعو قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢ أيضاً، بين أمور أخرى، الى تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين، على أساس قرار الجمعية العامة [للامم المتحدة] الرقم ١٩٤ الذي يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى وطنهم.

كما نلفت اهتمامكم الى حقيقة ان حكومة اسرائيل وقواتها المسلّحة ملزمة [بتطبيق] اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وكذلك بقوانين لاهاي للعام ١٩٠٧ التي تنطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٢٦، مجدداً، ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على كل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. والممارسات التي تحظرها اتفاقية جنيف، خصوصاً نشاطات الاستيطان، يجب ايقافها فوراً، ويجب عكس نتائج الانتهاكات السابقة.

ووفقاً لما تقدم، فان الوفد الفلسطيني مستعد لتقديم مقترحات ملموسة قابلة للتطبيق. غير اننا، في هذه المرحلة، وبينما تعيق الممارسات الاسرائيلية غير القانونية مشاركتنا في مفاوضات جوهرية، نودّ ان نعيد الى الاذهان الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها مشاركتنا في العملية.

اولاً:

عبر القرون كانت فلسطين المهد الذي تشكّلت فيه هوية شعبنا، ووطن روحه الجماعية. ان تعلق شعب فلسطين بأرض فلسطين هو سمة دائمة من سمات [تاريخه] القديم وكذلك المعاصر.

ان كل الحروب وحالات الاحتلال المتعاقبة التي حلّت بشعبنا، على مدى هذا القرن، لم تستطع اضعاف هذا التعلّق. لقد كافح الشعب الفلسطيني، وسيواصل الكفاح من أجل الحرية على تراب وطنه الى ان ينال حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وفقاً للقانونية الدولية.

وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد، مجدداً، على ان القدس هي جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى ان كل الترتيبات الانتقالية تنطبق عليها. ان ضمّها، وكذلك التوسيع المفتعل لحدودها البلدية، هما عملان غير قانونيين، ومن جانب واحد. ولكونهما كذلك فانهما باطلان ولاغيان، وبناء على ذلك يجب عكسهما. والقدس، أيضاً، رمز عالمي وموئل للابداع الثقافي والاغناء الروحي والتسامح الديني تمشياً مع تقاليد الانفتاح والكرم العريق التي ميّزت شعبنا الفلسطيني طوال تاريخه الطويل. ان للقدس موقع القلب في طموحات شعبنا، ونحن ملتزمون بجعلها عاصمة دولتنا المستقلة في المستقبل.

ان حقيقة ان الستة ملايين فلسطيني، وان يكونوا مشتتين بين الاحتلال والمنفى، يشكّلون شعباً واحداً، هي عنصر أساسي آخر في توجهنا نحو السلام. وحقوقهم كشعب حقوق يجب احترامها.

ثانياً:

يقدّم الوفد الفلسطيني، الآن، مجملاً موسّعاً لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة: مفاهيم، مجمل، اجراءات أولية، وانتخابات، وأنماط تقوم على ما يلي:

(١) ترتيبات الحكم الذاتي هي، حسب تعريفها، انتقالية. والفترة الانتقالية يجب ان تؤدي، من خلال عملية تفاوض ذات مراحل، الى الممارسة الكاملة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ونجاح مثل هذه العملية واحراز السلام لا يمكن ان يتحققا الّا اذا تولّت سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة السلطات والمسؤوليات في كل انحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

(٢) للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، الحق والرغبة في حكم أنفسهم